على ضوء بيان وزير المالية

الطرق العملية لاستغلال منابع الثروة القومية — الأسباب القومية والاقتصادية والاجتماعية الموجبة لهذا الاستغلال .

جاء فى البيان الذى ألقاه معالى وزير المالية فى البرلمان وقدم به مشروع ميزانية الدولة عن السنة المالية القادمة هذه الفقرات :

"إن السياسة المالية بعد الحرب سيكون أساسها العمل على زيادة الثروة الأهلية بتعميم وسائل المواصلات والرى والصرف، واستصلاح الأراضى البور وتقسيمها وبيعها، وبتشجيع الإنتاج الزراعى والصناعى وبالأخص الصناعات الزراعية ، والتوسع فى استغلال الموارد الأهلية والكنوز المدفونة فى باطن الكثير من مناطق القطر وخاصة الصحراوية منها ، مما سيترتب عليه توفير العمل لألوف كثيرة من العمال المصريين الذين يشتغلون الآن بالأعمال التى لها ارتباط بالأحوال الموقوتة الحاضرة . وفى هذا مايطمئن القائلين بأننا سنقابل بعد الحرب أزمة عطلة يتعذر علاجها" .

وهذا كلام مطمئن بما يدل عليه من التيقظ الى المشكلات التى ستواجهنا بعد الحرب ، وبما يبشر به من استغلال الكنوز المدفونة التى ترفع من نسبة الثراء القومى الحالى ، وتعين على رفع الدخل الفردى عند ارتفاع الدخل العام . وفى مصر من هذه الكنوز ، وأمامها من الفرص ، ما يجعلها لو استطاعت استغلالها وانتهازها ، أمة غنية ، أو على الأقل أمة لا يهبط متوسط الدخل الفردى فيها الى تسعة جنيهات فى العام .

ولا شك فى أن هذه الموارد التى تناولها بيان وزير المالية وأمثالها موارد غنية ولا تزال فى الوقت نفسه بكرا لم تمس إلا قليلا ؛ وكل مورد منها تقوم على أساسه ثروة أمة بأسرها فى بعض الأحيان . فمورد الصناعات الزراعية مثلا تقوم عليه ثروة بلد كالدانمارك ، ومع أن مساحتها المزروعة لا تزيد على ربع المساحة المزروعة فى مصر ، وعدد سكانها لا يبلغ ربع سكان مصر ، فان صادراتها ومعظمها من الصناعات الزراعية تساوى أكثر من خمسين مليونا من الجنيهات فى العام. ومورد الكنوز المدفونة فى باطن الأرض — وقد اتضح أن

لدينا منها كميات متفاوتة من البترول والحديد والمنجنيز والطلق والفوسفات والولفرام والقصدير والرصاص والزنك والكروم والطرون والذهب والموليبدنيت والنيكل والكبريت والكارلين والشب والرمل الأسود — هذا المورد كفيل حين يتم استغلاله بإعاشة أمة صغيرة أو على الأقل برفع ثروة أمة متوسطة كمصر . وكهربة خزان أسوان وما تغله من السماد ومن استغلال مناجم الحديد ومن تزويد البلاد بالقوة الكهربائية لإدارة المصانع والشبكات الحديدية مورد آخر من هذه الموارد الضخام .

وإن مصر لمهيأة بما تملك من وسائل الثروة والاستغلال أن تغدو أمة كبيرة عظيمة ، وأن تؤدي دورها في الشرق على أحسن ما يكون ، وأن تتلقى زيادة السكان فيها بقلب مطمئن ، طالما أنها تستطيع إعاشتهم فكثرة السكان ضرورية لكل دولة تريد أن تنال مكانها اللائق ، والخطر الوحيد فيما هو خطر الفقر فإذا انتفى هذا الخطر كانت الزيادة خيرا وبركة ، وإذا وجد لم يكن بد من وقف نمو السكان أو فتح أبواب الهجرة الطبيعية في وجوههم . وذلك موضوع آخر لا نعرض له الآن .

ولكن يلاحظ أن مجموعة هذه المشروعات الممكنة تحتاج إلى مبلغ ضخم جدا ، ويكفي أن نذكر أن استصلاح جميع الأراضي البور القابلة للزراعة بما في ذلك مشروعات الري اللازمة لها قد تبلغ حوالي مئتي مليون جنيه ؛ وأن كهربة خزان أسوان واستغلالها ، واستخراج الحديد في منطقته وصناعة السماد اللازم قد تتجاوز تكاليفها العشرين مليونا من الجنيهات ، وأن إدخال الصناعات الزراعية على نحو ما هو معمول به في الدانمارك وهولاندا واستراليا وأمريكا قد يكلف خمسة وعشرين مليونا . وهكذا إذا شئنا أن نصل في وقت معقول إلى ذروة الإنتاج والاستغلال (هذا الوقت المعقول في نظرنا لا ينبغي أن يزيد على خمسة وعشرين عاما بعد الحرب) ؛ فاذا قدرنا أن مجموعة المبالغ المطلوبة حوالي ثلثمائة مليون جنيه ، فمعنى هذا أنه ينبغي أن يرصد في العام الواحد نحو ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهو ما تعجز عنه المالية المصرية في وضعها الحاضر بكل تأكيد ، ولا سيما أنها مطالبة بزيادة الخدمات العامة والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية العاجلة .

وليس معنى هذا أن نيأس أو أن نسير بخطا السلحفاة ؛ فان هناك طرقا لتوفير هذا المال متى وضعت سياسة ثابتة دائمة مقسمة إلى خمس مراحل ، كل مرحلة منها يوضع لها مشروع السنوات الخمس في شتى الاتجاهات وعلى سبيل المثال نذكر بعض الطرق التي تتوافر بها هذه الأموال .

أولا — القروض الداخلية : زاد ورق النقد المتداول في البلاد الآن من نحو ثلاثين مليونا من الجنيهات قبل الحرب إلى نحو ثمانين مليونا من الجنيهات . ومعنى هذا أن هناك

حالة رخاء فى البلد تمدّر بنحو هذا الفرق — إذا استثنينا عوامل أخرى تؤثر فى زيادة النقد ولا تحسب دليلا على رخاء حقيقى ولكنها عوامل محدودة على كل حال . وحالة الرخاء الحالية لا شك فيها كما يقول وزير المالية فى بيانه الأخير .

ولهذه الحالة أسبابها من قلة الاستيراد ، وانعدام السفر إلى الخارج ، وورود كميات من النقود الأجنبية بسبب ما تنفقه القوات الكثيرة فى مصر ..... الخ

ويقابل هذه الزيادة فى النقد وهذا الرخاء المادى (الذى تتمتع به بعض الطبقات القليلة فى مصر) أن مجال الاستغلال ضيق إلى حدّ ما ، وأن فائدة الأموال قد نقصت إلى حد كبير ، فلما عرضت الحكومة قرض القطن تراحمت عليه الأموال وغطى ثلاث مرات فى يومين .

ولهذه الحالة دلالتها التى لا شك فيها . فهى فرصة لعقد القروض الحكومية بسعر رخيص منذ الآن استعدادا لاستغلالها فى موارد تنمية الثروة العامة بعد الحرب . وليست هذه عملية خاسرة فيما نعتقد ، فإن الحكومة تستطيع أن تجد قرضا داخليا بعشرة ملايين جنيه مثلا بسعر واحد فى المائة أو أكثر قليلا ، فإذا فرضنا أن هذه النقود ستبقى ثلاث سنوات (المدة المنتظرة للحرب على الأكثر) بدون استغلال فسيبلغ مجموع فوائدها أكثر قليلا من ٣ فى المائة ، وهو أقل سعر يمكن الحكومة أن تقترض به بعد الحرب .

على أنه إذا أريد الاحتياط التام ، فإن الحكومة — إذا وضعت برنامجا معينا لاستغلال الموارد المصرية — تستطيع أن تعقد القروض الداخلية فى السنة الأخيرة للحرب — حسبما يبدو من الظروف — وبذلك لا ندع الاموال المكدسة الآن تتسرب إلى الخارج ، ومنها نحو ستين مليونا من الجنيهات قد دخلت إلى مصر فى سنى الحرب الثلاثة ، وسيزيد هذا الرقم فى نهاية الحرب كما تدل جميع القرائن والأحوال .

ثانيا — تكوين الشركات المساهمة باشتراك الحكومة : وهى طريقة أكثر اقتصادا وأشد ضمانا . فتدرس المشروعات الاستغلالية واحدا واحدا ، ويقدر رأس المال اللازم لاستغلالها ، ثم تؤلف شركة مساهمة تطرح أسهمها فى السوق ، وتحتفظ الحكومة لنفسها بواحد وخمسين فى المائة من الأسهم حتى تضمن لنفسها الإشراف وتجعل الأولوية فى المساهمة لرؤوس الأموال المصرية حتى لا تقع فى الغلطة التى وقعنا فيها قبل النهضة الأخيرة .

ومعنى هذا المشروع أن أقل من نصف الأموال اللازمة للاستغلال يواجد فى المائة سينحط عن كاهل الميزانية ويضطلع به كاهل الثروة القومية المكدسة والثروة الأجنبية

الداخلية ، وهـذه وتلك يخشى عنيهـا من التسرب إلى الخارج عقب الحرب بسبب البرامج الإنشائية الكبرى التى تنوى الدول العظمى القيام بها فى أوربا وأمريكا لملافاة حالة الخراب والدمار التى سببتها الحرب ، ولمكافحة التعطل بعد تسريح الجيوش الجرارة . هذه المشروعات الضخمة التى تحضرها انجلترا وأمريكا منذ الآن !

ثالثا — القروض الخارجية : ولا يصح أن نلجأ إليهـا إلا عنـد الضرورة القصوى لسببين : الأول أنه لا ينبغى أن نزيد فى أرقام الدين العام ونحن نملك وسائل اقتصادية أخرى تقينا هذه الزيادة . وإن كانت القروض الخارجية ليست من البشاعة كما نتصورها بالقياس إلى ما ذقناه فى تاريخنا القومى من مرارتها فلم يكن العيب هو عيب الاقتراض الخارجى إنما كان عيب الاستغلال السيء والفوضى المـالية والمطامع السياسية التى كانت كامنة وراء الإقراض . أما القرض فى ذاته فهو وسيلة دولية معترف بهـا ونفعها فى الغالب أكثر من ضررها . ومع هذا فنحن لا ننصح بها الا فى حالة تعذر الوسيلتين السابقتين . والسبب الثانى أن فائدة الأموال ربما ترتفع بعـد الحرب بسبب حركة التعمير التى ستزيد فى جميع أرجاء العالم وبسبب ما ينتظر من إطلاق حرية التعامل وترك سياسة الاكتفاء الذاتى التى سببت كثيرا من المشاكل الاقتصادية والسياسية فى العشرين عاما الأخيرة . ومعنى زيادة الفائدة أن عبء القرض سيكون أثقل وأن استغلاله فى المشروعات يكون محفوفا بالأخطار . فمتى أمكن أن نستغنى عن الاقتراض الخارجى فيجب ألا نلجأ إليه فى مثل هذه الأحوال .

رابعا — فرض ضرائب خاصة : وهـذه الوسيلة تأتى بعـد استنفاد الوسائل الثلاثة الماضية . فنحن فى حاجة بسبب حركة الإصـلاح الاجتماعى والصحى والتعليمى أن نزيد من عبء الضرائب العادية على بعض الطبقات ولا مفر للدول من سلوك هذا الطريق إذا شاءت أن يكون هذا الإصلاح جديا معقولا ، تلاحق به بعض خطوات المشروعات العالمية الضخمة كمشروع بيفردج ومشروع روزيفلت . وهذه الزيادة — كما هو منتظر — تستنفد مقدرة دافعى الضرائب من جميع الطبقات ، فيصبح من العسير فى هذه الحالة فرض ضرائب خاصة لجمع مبالغ تستغل فى مشروعات الاستغلال .

ولكن هذا لا ينفى أن نلجأ الدولة الى هـذه الوسيلة أخيرا عند الاضـطرار ، فهى على كل حال خير من ترك منابع الثروة المصرية بدون استغلال ، هذه المنابع التى تنتظر أن تغير موقف البلاد المصرية من حال الى حال .

خامسا — بتوفير مبالغ معينة كل عام ورصـدها لمشروعات الاستغلال بعد الحرب ، على نحو المليون جنيه التى رصدت للسكة الحديدية فى ميزانية هذا العام . ولكنها وإن تكن المبالغ المنتظر رصدها من الميزانية قليلة ، ولكنها تساعد على كل حال .

إن هناك من الأسباب ما يوجب علينا التفكير فى هذه الوسائل العملية منذ الآن ، لإعداد المبالغ اللازمة لاستغلال كنوزنا المهملة ، وهذه الأسباب بعضها حاضر الآن وبعضها منتظر فى المستقبل القريب . كما أن بعضها قومى وبعضها اجتماعى ، وبعضها اقتصادى . وجميعها تتضافر على التفكير الجدى منذ الآن وفى اختصار تام سنعرض لمختلف هذه الأسباب.

الأسباب الحاضرة :

نحن من الفقراء ، وعن هـذا الفقر تنشأ جميع أمراضنا الاجتماعيـة ، ولا أريد أن أسهب فى وصف حالة الطبقات الفقيرة فأعداد هذه المجلة حافلة منذ نشأتها بهذه الأوصاف ، ولكنى أكتفى بفقرات من مقال للأستاذ محمد بك خطاب نشر قريبا فى جريدة الأهرام .

"مصر بلد لا يملك ٧٥ ٪ من أهله قوت يومهم إلا إذا كدوا وعملوا ليكسبوا هـذا القوت والأغلبية الساحقة من هذه النسبة لا تملك إلا جلبابا واحدا ، ولا سبيل لهم الى التعليم أو الصحة ، أو إلى جزء مشروع من فراغ يقضونه فى تسلية مفيـدة أو فى ممارسة بعض الرياضة . هؤلاء المصريون يولدون وأول عثرة فى سبيلهم فى الحياة هى الحياة نفسها لأن وفيات الأطفال فى مصر بين الفقراء تسجل رقما قياسيا إن لم يكن عاليا فهو قريب منه . فاذا سلم الطفل من الموت عند الولادة واجه العقبة الثانية فى الحياة وهو التعليم . فإذا تمكن بمعجزة من المعجزات أن يتعلم فأمامه العقبة الكبرى وهى وسيلته الى الحياة العملية وهو فى كل هذه المراحل يغالب الجوع والفاقة والمرض الى أن يموت فقيرا" .

هذه صورة سريعة مكتملة لحالة البلاد ، فمن الواجب اذا أن تتغير هذه الصورة سريعا ، ولدينا من الوسائل ما يكفل تغييرها ، وعندنا من منابع الثروة ما يضمن تبديلها . فلا يجوز أن نقف مكتوفى الأيدى ونترك ثرواتنا مدفونة فى التراب أو ضائعة فى الهواء أو نهبا لسوانا ممن يحسنون الاستغلال ، بحجة أن ليست لدينا الأموال الكافية لهذا الاستغلال.

الأسباب المنتظرة :

شعب مصر شعب ولود ، وعلى الرغم مما يقال عن أزمة الزواج ، فإن هـذا الشعب يتضاعف كل خمسين عاما ، ولا مفر من هذا ووراثة هـذا الشعب التاريخية والأسطورية تدعوه الى التوالد والانسال ، وحالة الجهل التى تسيطر عليه تجعل هـذه العملية فطرية آلية لا يتدخل فيها عامل من عوامل التنظيم والتحديد .

فعلينا أن نستعد إذن لمواجهة زيادة السكان بهـذه النسبة المقلقة ، وأن نهيئ لها وسائل الرزق والحياة ، ووسائل العمل التى تقينا مغبـة البطالة . ولا نحتاج أن نقول : إن

وسائل الرزق ومرافق العمل الحاضرة تضيق بالسكان الآن ، وينشأ عن ضيقها هذا الفقر وهذا التعطل الذى نعالجه بغاية المشقة . فإذا تضاعف هذا العدد أو زاد تضاعفت المشكلة وتعذرت الحياة .

وكل هذا يحتم علينا أن نفجر ينابيع الثروة الجديدة ، وأن نوسع مرافق العمل الجديدة لتستوعب هذه وتلك زيادة السكان التى تتضاعف عاما بعد عام .

ومن الواجب أن ننبه هنا مرة أخرى على أن زيادة السكان ليست شرا فى ذاتها ، بل هى خير تدعو اليه الشعوب الحية وكانا يعلم مقدار التشجيع الذى كانت تبذله ألمانيا وايطاليا واليابان لزيادة النسل . والوسائل التى كانت تكافح بها فرنسا قبل الحرب مشكلة تناقص السكان حتى لقد أعلنت بابتهاج بعد كارثة التسليم أنه لأول مرة منذ حرب السبعين يزيد معدل المواليد على معدل الوفيات . ثم ها هو ذا مستر تشرشل فى خطابه الأخير يتحدث عن هذا الأمر فيقول وهو يشرح برنامج السنوات الأربع بعد الحرب :

"وهناك مسألة تشغل بال الذين ينظرون إلى ثلاثين أو خمسين سنة مقبلة ، وأعنى بها نقص المواليد ؛ فإذا كانت هذه البلاد تريد الاحتفاظ بمركزها السامى بين أمم العالم ، وبالحياة كدولة عظيمة تستطيع مقاومة كل ضغط من الخارج ، فإنه يجب أن يشجع أهلها بقدر الوسائل على الإكثار من النسل" .

والخلاصة لهذا كله أن زيادة النسل ليست شرا فى ذاتها . ولكنها تكون شرا أكيدا إذا كانت موارد البلاد تضيق بها ، وإذا كانت لا تجد كفايتها من الغذاء والدواء والتعليم . وفى وسعنا نحن أن نجنى خير هذه الزيادة ونتقى شرها ، إذا هيأنا الطرق العملية لاستغلال ثروتنا الضائعة فى كل مكان .

الأسباب القومية :

من مطالعة الفقرات التى أثبتناها هنا من خطاب مستر تشرشل نستشف الأسباب القومية التى تدعونا إلى توفير الموارد للانتفاع بزيادة السكان . وقد تختلف ظروفنا عن ظروف انجلترا . ولكن القاعدة العامة التى نخرج بها من هذه الحرب هى أن المستقبل للقوميات الكبيرة .

ومصر تقف اليوم فى مقدمة صف طويل من الشقيقات الصغيرات ؛ وقد هيأ لها أن تقف هذا الموقف فضلا على موقعها الجغرافى عاملان : أحدهما زيادة تعدادها بالنسبة لهذه الشقيقات ، وثانيهما عظم ثروتها بالنسبة لها أيضا . فهذان العاملان هما اللذان